مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الإرادة الدولية في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية
اسم الكاتب: د. ضمير عبد الرزاق محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/383
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإرادة الدولية في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية

د.ضمير عبدالرزاق محمود
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية
Dh.abdalrazaq@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/١٠/٢٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٩/١١/٢٥ تاريخ النشر:٢٠٢٠/٦/٣٠

الملخص:

عرفت الامم منذ وجودها حالة من صراع الارادات نتيجة تقاطع وتشابك المصالح ، والتي سعت عبرها لتحقيق اهدافها وغاياتها، وقد ادى ذلك في احيان كثيرة الدخول في صراعات عسكرية مباشرة وحروب لاحصر لها، كما شهدت الدخول في حروب عالمية فقدت بسببها البشرية ملايين الارواح ، فضلاً عن خسائر جسيمة في الممتلكات وهدراً في الاموال، وعلى الرغم من المتغيرات الكبيرة التي شهدتها الساحة الدولية لاسيما في العقود الاخيرة الا ان صراع الارادات لم يتوقف وإن تغيرت بعض ملامحه واشكاله ، واصبح الآمر اكثر تعقيداً بعد انسحاب هذا الصراع الى المنظمات والهيئات الدولية ومنها مجلس الامن المكلف بموجب ميثاق الامم المتحدة العمل على تحقيق الامن والسلم الدوليين عبر توافق الدول الدائمة وإصدار قرارات فاعلة لحل المشكلات والقضايا المطروحة امامه، إذ برزت بشكل واضح ملامح صراع الارادات بين الدول الاعضاء في مناقشات الازمة السورية مما اعاق من قدرة المجلس في معالجتها وتسبب في استمرارها لسنوات عدة ، وانعكس ذلك على المزيد من الخسائر وتعقيد الموقف بشكل اكبر.

الكلمات المفتاحية : الارادة الدولية، الصراع، الازمة، حق النقض، مجلس الأمن.

nternational will in the Security Council Towards the Syrian crisis

Dr.Dhameerabdalrazaqmahmood
Mosul University / College of Political Science

Abstract:

Nations witnessed since its existence a state of wills conflict as a result of the intersection and intertwining of interests, through which it sought to achieve its goals and objectives, and this has often led to direct military

conflicts and countless wars, and witnessed the entry into global wars in which humanity lost millions of lives and losses .Despite the great changes in the international arena, especially in recent decades, the conflict of wills has not ceased, although some of its features and forms have changed, and it has become more complicated after the withdrawal of this conflict to international organizations and bodies, including the Security Council. It is mandated under the Charter of the United Nations to work for achieving international peace and security through the consensus of the permanent states and the issuance of effective resolutions to resolve the problems and issues before it, as the features of the conflict of wills between the member states in the discussions of the Syrian crisis have clearly emerged, which hindered the Council's ability to address them and caused them to continue for several years .It was reflected on more losses and even greater complexity of the situation.

Key words: International will, conflict, crisis, veto, Security Council.

المقدمة

يعد مجلس الامن الدولي المؤسسة الاكثر اهمية و فاعلية في هيئة الامم المتحدة ، إذ أوكلت اليه بموجب الميثاق مهمة الحفاظ على السلم والامن العالميين ، ويعني ذلك من الناحية العملية بذل اقصى جهوده لمنع قيام حروب عالميةجديدة بعد الاثار المدمرة التي تركتها الحربين العالميتين على الصعد المختلفة، ويتم التركيز في ذلك التصدي للازمات الدولية والاقليمية والعمل على معالجتها ومنع توسعها وتصاعدها الى مستويات خطيرة .

وشكلت هيكلية المجلس من مجموع الدول الخمس دائمة العضوية وعشرة دول غير دائمة العضوية ، والدول الخمس هي الدول الكبرى في العالم التي تحاول كل منها الهيمنة والتمكين من القضايا الدولية لتحقيق مصالحها مما ينتج عنه تنافس وصراع في المجالات المتعددة وفي مستويات مختلفة .

وتجسدهذا الصراع فيالعديد من الازمات الاقليمية والدولية لإختلاف المواقف منها ، وانعكس ذلك بشكل سلبي على المشكلات والقضايا التي يبحثها المجلس ؛ لذلك برز صراع الارادات داخلهبشكل جلي وواضح مما ابعدهعن حالة الانسجام والتوافق التي تتطلبها مناقشاته للوصول الى مشتركات في الرؤىبين دول المجلس لتسهيل صدور القرارات وعدم تعطيل دوره تجاه الازمات التي يبحثها ، وهكذا اصبح صراع الارادات في المجلس واحد من سماته الرئيسة .

وفي العودة الى تصدي مجلس الامن للازمات الدولية طيلة المراحل السابقة يتبين بشكل واضح وقوعه تحت تاثير ارادة دولة واحدة او اكثر ويتم فرض الهيمنة على الاعضاء الاخرين ، وادى الاتحاد السوفيتي والصين مثل هذا الدور في اوقات مختلفة ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد تفردها بالسياسة الدولية في مرحلة القطبية الأحادية، وكانت الصورة الاوضح لمثل هذا التاثير استخدام هذه الدول "حق النقض" طبقاً لمتطلبات مصالحها دون النظر الى مقتضيات الامن والسلم الدوليين، مما يدلل ان الدول تتصرف داخل المجلس بموجب إرادتها ورؤيتها للقضايا المطروحة دون الاخذ بوجة نظر الاخرين من الاعضاء أو ارادة المجتمع الدولي بشكل عام .

وتعد الحالة اكثر تعقيداً عندما تكون دولة دائمة العضوية احد اطراف الازمة او من المؤثرين فيها ، إذ ينعكس ذلك بشكل سلبي على اداء المجلس لاسيما عندما تقتضي مصلحتها او ربما مصالح الدول الحليفة لها تعطيل القرار المطروح او تمريره دون التوافق عليه او دون ارادة بقية الاعضاء وهو بذلك يفرض ارادته بتعطيل اصدار قرارات فاعلة لحل الازمة او إيجاد حل نهائي لها، وينعكس ذلك بشكل سلبي على اطراف الازمةمن حيث التمادي في استخدام القوة المفرطة احيانا او التعنت باتخاذ المواقف دون الخشية من المسالة الدولية او تاثيرإستمرار الصراع على السكان المحليين.

وإتساقاً مع ما تقدم يمكن تناول الازمة السورية كنموذج واقعي لما ذهبنا اليه ، إذ وقفت روسيا الاتحادية بقوة مع النظام السوري عسكرياً، ورافق ذلك مساندتهاالسياسية له عبر

تصديهافي مجلس الأمن لتعطيل مشاريع القرارات المقدمة لحل الازمة والتي لا تراها منسجمة مع مصالحها ورؤيتها ، مع وجود قناعة لدى اغلب المهتمين والمتابعين ان الازمة السورية معقدة ومتشابكةومهما حققت اطرافها انجازات عسكرية على الارض لابد في النهاية وطبقا لمتطلبات وطبيعة الازمة ان تذهب جميع الاطراف الى مائدة المفاوضات برعاية دولية وهو ما يقتضي على الاقل تقارب الرؤى بين أعضاء المجلس للوصول الى تفاهمات نهائية لحل الازمة .

أهمية البحث:

حظيت الأزمة السورية باهتمام كبير على المستويات المختلفة، وانسحب ذلك على مراكز الدراسات والبحوث الاكاديمية التي ركزت على تحديد اسباب الازمة وتعقيدات حلها ، وما رافقها من خسائر جسيمة في الارواح ، فضلاً عن التدمير الهائل لاغلب المدن السورية ، وإزداد الآمر سوءاً مع تبلور حالة صراع الارادات بين دول المجلس وهو ما عطل من دوره في فرض الامن والاستقراروالذياصبح جزءاً من المشكلة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الاجابة على سؤال عاميتمحور في بيان اسباب عدم قدرة مجلس الامن الدولي إيجاد حل للازمة السورية ، وتفرع عنه محاولة الاجابة على اسئلة فرعية تضمنت مايلي :

١. كيفية تعامل مجلس الامن مع مشاريع القرارات المقدمة ؟ وماهي آلية التصويت عليها؟
٢. ماهي تداعيات الازمة السورية ؟ وماهي المواقف الدولية والاقليمية منها ؟
٣. كيف عطلتالارادةالدولية قدرة مجلس الامن في انهاء الازمة السورية ؟

فرضية البحث:

صراع الارادات بين الدول الكبرى حول المشكلات والازمات الدولية يتوافق مع إختلاف الرؤى والمصالح بينه المحاولة كل منها تحقيق اهدافه وغاياته بعيدا عن مصالح الاخرين ، ولكون اغلب هذه الدول ان لم تكن جميعها اعضاء في مجلس الامن الدولي

فقد انسحب هذا الصراع والتنافس الى مناقشات المجلس لمشاريع القرارات المقدمة لحل هذه الازمات مما افقده القدرة والفاعلية في تحقيق ذلك ، وكانت الازمة السورية واحدة من هذه النماذج .

منهجية البحث:

لغرض إثبات فرضية البحث، سيتم إعتماد المنهج التأريخي للوقوف على طبيعة وآلية التصويت على مشاريع القرارات المقدمة الى مجلس الامن الدولي منذ تاسيس الامم المتحدة وصولاً الى العصر الحالي ، كما سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالرجوع الى وصف ظاهرة التصويت بحق النقض واستخدامه بشكل تعسفي من الدول دائمة العضوية لفرض ارادتها على بقية الدول الاعضاء تحقيقاً لمصالحها .

هيكلية البحث:

بناءاً على المعطيات وفي محاولة لتحقيق الغاية المطلوبة من تناول البحث ، تم إعداد هيكليته وفق مطالب ثلاث ، تمحورالأول حول طبيعة تعامل وآلية تصويت مجلس الامن الدولي على مشاريع القرارات، فيما تضمن المطلب الثاني تداعياتالازمة السورية والمواقف الدولية والاقليمية، في حين تناول المطلب الثالث صراع الارادات في مجلس الأمن حول الازمة السورية.

المطلب الأول: **طبيعة تعامل وآلية تصويت مجلس الأمن على مشاريع القرارات**

من نافلة القول ان الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ساهمت بشكل رئيس في تشريع وكتابة ميثاق الامم المتحدة وفقاًلما يلبي طموحها واهدافها في الهيمنة على الساحة الدولية ، إذ وقعت الدول المشاركة على الميثاق بعد إنتهاء اعمال المؤتمر الذي عقد في حزيران ١٩٤٥ في مدينة " سان فرانسسكو" الامريكية ، وجربقبل ذلك مناقشة مستفيضة عن اسباب وتداعيات فشل عصبة الامم المتحدة القيام بمهامها، وعدم قدرتها من الصمود في وجه التحديات التي واجهتها في تلك المرحلة ، وكذلك العمل على وضع تصورات وآليات جديدة للتعامل مع الواقع بعد انتهاء الحرب [١].

وقد تضمنت مقدمة الميثاق الغاية الاساسية من وجود المنظمة الدولية وهو الحفاظ على الامن والسلم في العالم عبر خفض التوتر وحل الازمات الحاصلة ، ومنع قيام صراعات بين الدول ومحاولة ايقافها بكافة الوسائل والامكانيات المتاحة، وتحقيقاً لذلك الهدف يتطلب قيام الامم المتحدة باتخاذ ما يلزم من خطوات واجراءات لإزالة اسباب التوتر وكل ما يهدد حالة السلم والامن، وكذلك ضرورة العمل الجدي والفعال لقمع الاعمال العدوانية كافة التي تخل بالسلام العالمي، مع العمل على تسوية الخلافات بين الدول وفق مبادئ العدل والقانون الدولي قبل تصاعد الخلاف الى صراع مسلح [٢] .

وتكونت هيكليةالمجلس من خمسة أعضاء يمثلون الدول دائمية العضوية ، وعشرة أعضاء من غير الدائميين ، وتمثلت الدول الدائمة العضوية بالإتحاد السوفيتي السابق " روسيا الأتحادية" ، الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة البريطانية ، فرنسا ، الصين ، أما الدول غير الدائمة يتم انتخابها عبر الجمعية العامة للامم المتحدة وتكون عضويتها لمدة سنتين ، واوكلت الجمعية العامة المهمة الاساسية للمجلس في حفظ الأمن والسلم الدوليين والقيام بكل الواجبات التي يتطلبها تحقيق هذا الآمر [٣].

واتساقاً مع ذلك تضمن الميثاق كذلك آلية تصويت المجلس على مشاريع القرارات والتي يتطلب إصدارها تأييد تسعة اعضاء في المسائلالإجرائية، وفيما عدا ذلك يتطلب موافقة تسعة أعضاء من بينهم الاعضاء الدائميين، على أن تتخذ القرارات بالاستناد الى أحكام الفصل السادس من الميثاق والمتعلق بحل المنازعات الحاصلة بالطرق السلمية، على ان يمتنع عن التصويت أعضاء المجلس التي تكون دولهم طرفاً في النزاع [٤] ، وفضلاً عن ذلك أعطى الميثاق وضعاً خاصاً للدول دائمية العضوية عبر منحها صلاحية استخدام "حق النقض" او مايسمى(بالفيتو) لتعطيل مشاريع القرارات المطروحة ، وهذا يعني قدرة كل عضو دائم في المجلس على تجميد وتعطيل دوره ،وقدم المشرعون التبرير لإعطاء مثل هذه الصلاحية والوضع الخاص للدول الدائمة للدور الكبير الذي أدته في تاسيس الامم المتحدة وما تحملته من مسؤولية جسيمة في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين [٥].

ولابد من التذكير ان العديد من الدول وقفت بالضد من منح الاعضاء الدائميين صلاحية " حق النقض" وابدت معارضة شديدة لدى مناقشة بنود الميثاق وآلية تصويت المجلس مبينة أن الصلاحية الممنوحه لهذه الدول لها انعكاسات خطيرة على فاعلية الجمعية العامة ، وقد ينسحب هذا الآمر على فاعلية المجلس ذاته في حالة عدم التفاهم بين الدول الاعضاء او قد يتم استخدام "حق النقض " بشكل تعسفي من دولة واحدة او اكثر، مما يعطل دور المجلس في حل الازمات والمشكلات التي تقع في مناطق العالم المختلفة [٦] .

كما يستطيع العضو الدائم في المجلس بموجب الميثاق الذهاب لعدم التصويت على مشروع القرار في حالة قناعته بذلك ، وهذا يعطي الفرصة للاعضاء الاخريين تمرير القرار بعد الحصول على تأييد تسعة اعضاء ، ويتبين ان الدول الدائمة العضوية استخدمت "حق النقض" لمنع صدور قرارات التي لاتتناسب مع قناعاتها ومصالحها تجاه مشاريع القرارات المطروحة ، ويقدر مجموع استخدام صلاحية " حق النقض" من الدول الدائمة من عام ١٩٤٦ ، ولغاية عام ٢٠١٧، ما يقارب "٢٤١" مرة ، وكان الاتحاد السوفيتي السابق الدولة الاكثر استخداماً له لاسيما في النصف الاول من القرن العشرين ، عندما كانت السياسة السوفيتية لاتحظى بمقبولية دولية تمكنها من كسب الاصوات المطلوبة في المجلس مما جعل خيار استخدام "حق النقض" لايقاف القرارات هو الانسب لها تماشياً مع مصالحها واهدافها ، وانعكس التمادي في استخدام "حق النقض" عملياً على قدرة المجلس وفاعليته ، وتكفي الاشارة ان مرحلة الحرب الباردة تخللها اكثر من مائة نزاع دولي واسع النطاق، كما لم يمنع ذلك الدول الدائمة العضوية ذاتها من ان تكون طرفاً في تلك الصراعات ، وتتقدمهم في ذلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي [٧] .

وقد وصف (بطرس غالي) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة اجواء تلك المرحلة مبيناً " إن توازن القوى السائدة في ظل الحرب الباردة حد من هامش الأمم المتحدة في صنع السلام ، فبقى عملها محصوراً بالعمليات التي كانت موضع رضى الدولتين

العملاقتين لوحدهما ، ومن هنا لم تتسع هذه العمليات لصنع السلام وإبتداع صيغ جديدة للتوصل اليه ، بل إن الذي كان متاحاً للأمم المتحدة هو فقط النهوض بدور فني وليس فيه إبتكار سياسي كمراقبة وقف إطلاق النار بعدما يكون قد تقرر" [٨] .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع مكانة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بشكل عام وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية إستطاع مجلس الأمن تمرير العديد من القرارات التي مثلت مصلحة امريكية ومنها فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على العراق دون اعتراضات جدية من اغلب دول المجلس مع رضوخ شبه تام للرؤية الامريكية لمسالة الامن الجماعي التي فرضتها المتغيرات وفقاعدة بناء نظام دولي جديد تتحقق عبره مصالح الدول دائمية العضوية وحسب ما يتوافق مع التفسير الامريكي لميثاق الأمم المتحدة [٩]، واسهم ذلك في تراجع دور الامم المتحدة وفرض الشروط الامريكية على عملها ووصل الامر الى التعامل مع الازمات والقضايا المطروحة بشكل منفرد بعيداً عن التفاهمات، وقد تطلبت بعض المواقف والظروف التفاهم او التنسيق مع الامم المتحدة لكسب الشرعية الشكلية منها [١٠] .

وكانت أحداث /١١ أيلول / سبتمبر/ ٢٠٠١ ، وما رافقها من تداعيات داخلية ودولية نقطة تحول في تخلي الولايات المتحدة الامريكية عن مسألة كسب الشرعية والتفويض الاممي وهي من ضمن المبادئ والقيم التي التزمت بها منذ الحرب العالمية الثانية وقيام المنظمة الدولية مع تبنيها سياسات جديدة تحاول عبرها تبرير تدخلاتها العسكرية واستخدامها للقوة تحت اغطية مختلفة مثل الدفاع عن النفس او مكافحة الارهاباو الحالات الانسانية ، وانعكست هذه السياسات بشكل سلبي على صورة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم [١١].

ويمكن القول ان الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ دون تفويض صريح من الامم المتحدة او مجلس الامن كان المثل الاكثر وضوحاً للسياسة الامريكية في تلك المرحلة ، على الرغم من محاولتها المستمرة تبرير إستخدامها للقوة العسكرية في العراق والتي فشلت في إقناع المجتمع الدولي بها ، إذ عدت تلك العملية خرقا فاضحاً

للشرعية الدولية ولميثاق الامم المتحدة الذي حرم بشكل واضح استخدام القوة في العلاقات الدولية ، مع تحديده لحالات معينة يمكن عبرها استخدام القوة ومن أهمها الحصول على تفويض واضح وصريح من مجلس الأمن الدولي [١٢].

المطلب الثاني: **تداعيات الازمة السورية والمواقف الدولية والاقليمية**

اصبح مفهوم الازمة من المفاهيم الشائعة على نطاق واسع ، ولاتخلوالحياة العامة والخاصة من أزمات تكاد لاتتوقف، لذلك جرت العديد من المحاولات لتقديم تعريف معينلها بموجب قاعدة انطلاقها، فقد عرفت عبر مفهومها الاجتماعي بتوقف وحدات المنظومة وإضطراب العادات فيها مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة مع الواقع[١٣] ، أما من ناحية المنطلق السياسي تعني وجود مشكلة أو حالة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتتطلبإتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله على الصعد المختلفة [١٤]، أما إقتصادياً فالأزمة تعني إنخفاض الانتاج او توقف النمو الاقتصادي وعدم مواكبته مع النمو الاجتماعي العام في دولة ما [١٥] ، من هنا يمكن تعريف الازمة بشكلها العام بانها " موقف معقد ومتشابك يتطلب حالة من التأهب ، وتتعارض مجموعة العناصر داخل هذا الموقف بصورة كبيرة ، وكلما تصاعدت الازمة رافقها تصاعد حالة التعقيد والتضارب واهتمام اكبر لتفاعلاتها وانعكاساتها من صناع القرار لاسيما في الدول الكبرى وفي المناطق التي تمثل لها اهمية استراتيجية[١٦].

ولانأتي بجديد عند القول أن منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية بشكل خاص حظيت باهتمام غير مسبوق من هذه الدول ؛ لذلك مثلت ساحة صراع وتنافس دائم بينها، وكان الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية في مقدمة الاسباب التي دفعتها للتسابق في السيطرة عليها بشكل مباشر او غير مباشر، وقد مثلت سوريا احد المحاور الاساسية للصراعات التي وقعت في المنطقة العربية وباشكالها المختلفة سواء العسكرية، والاقتصادية ، والسياسية ، والفكرية ، وتأتي اهمية سوريا لإعتبارات عدة من بينها موقعها الجغرافي وتاثيرها السياسي ، فضلاً انها تعد طرفاً اساسياً في الصراع العربي

الاسرائيلي ، وانعكاس ذلك على طبيعة العلاقات السورية مع الدول الكبرى والاقليمية ، لاسيما انها من الدول التي مازالت ترفض التطبيع مع (اسرائيل) دون استرداد حقوقها وفي طليعتها عودة الجولان المحتل [١٧] .

ومن دون العودة الى جذور الازمة السورية ومسبباتها فان اطارها العام يشبه الى حد كبير الدوافع التي حركت الشارعين التونسي والمصري وما رافقت احداث الربيع العربي والتي وجدتها المعارضة السورية فرصة لتحقيق طموحها في تغيير النظام والوصول الى السلطة عبر تفجير الوضع العام مستغلة حالة تردي الحياة الاقتصادية وزيادة اعداد السوريين دون خط الفقر، وبدأت بتسيير تظاهرات سلمية طالبت بالاصلاح وتحسين ظروف حياة المواطن والسياسة العامة للدولة ، الا ان الاحداث ما لبثت بالتسارع ومن ثم التصعيد وصولاً للمطالبة بإسقاط النظام، ومن ثم انزلقت الاطراف كافة نحو الصدام المسلح الذي امتد الى اغلب مساحة الاراضي السورية بعد اخفاقهافي الوصول الى تفاهمات لتدارك تفاقم الازمة مما أعطى الفرصة للقوى الإقليمية والدولية بالتدخل وتعقيد الاوضاع بشكل اكبر[١٨].

وإختلفت مواقف الدول من الأزمة السورية بموجب طبيعة مصالحها وتوجهاتها السياسية، وعند محاولة التعرف والوقوف عليها نجد أن الموقف الإسرائيلي لم يتفاعل كثيراً مع موضوعة تغيير النظام لاسباب متعددة ، منها الحفاظ على هدوء جبهة الجولان، وكذلك الخشية من وصول قوى اسلامية الى السلطة ؛ لذلك فإن بقاء النظام يعد مصلحة إسرائيلية وفق الظروف والمعطيات الراهنة ، مع إن هذه الرؤية لا تحظى بقبول مطلق للقوى السياسية في (اسرائيل)، إذ هناك من يرى ان إنهيارالنظام سيوقف الى حد بعيد تعاظم الدور الإيراني في المنطقة، ومع تطورات الأزمة بدأت (إسرائيل)لاتهتمكثيرا في مسألة إستمرارالنظام على راس السلطة من عدمه بقدر إهتمامهابإستمرار الفوضى مع السيطرة على انعكاساتهاعلى الواقع الاسرائيلي[١٩].

وقد تناغم الموقف الإسرائيلي من الأزمة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي تجسد رغبتها في إستمرار نظام ضعيف في سوريا على الرغم من تقاطعها معه في

العديد من القضايا من بينها علاقته مع ايران وبعض المنظمات الفلسطينية ، إلا أن المهم لديها وجود نظام لايشكلتهديداً لمصالحها وكذلك المصالح الاسرائيلية في المنطقة ، مع دعم المساعي الاسرائيلية بتوظيف حالة الفوضى في المنطقة العربية وسوريا بشكل خاص لتهميش القضية الفلسطينية والعمل على تراجعها إقليمياً ودولياً في ظل أجواء الإنقسام العربي الرسمي والشعبي وكذلك الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس وتراجع اعمال المقاومة الى حدودها الدنيا [٢٠] .

ووفق هذه الرؤية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ديمومة الصراع في سوريا إلى أقصى مدى ودعمهالبعض فصائل المعارضة عبر تسليحها وتدريبها دون تمكينها من تحقيق نصر نهائي على قوات النظام ؛ لذلك إقتصرت الفعاليات العسكرية على تقديم دعم جوي ومدفعي لاسيما للقوات الكردية الموالية لها، فضلاُ عن تقديم الدعم اللوجستي والإستخباري والإعلامي لغرض تحقيق اهدافها الستراتيجية في المنطقة العربية عموماً وفي سوريا على وجه الخصوص والتركيز في ذلك على ادامة الصراع لاشغال سوريا والقوى الداعمة لها وفي مقدمتها روسيا وايران والعمل على استنزاف قدراتهما في هذا الصراع [٢١] .

كما لم تستخدم الولايات المتحدة الامريكية بشكل فعال قدراتها العسكرية لصالح احد اطراف الصراع او الضغط عليه لتقديم تنازلات معينة، وقد تجلت السياسة الامريكية بشكل واضح بالتردد وعدم الجدية في التعامل مع الازمة ، فضلاً ان مسألة إسقاط النظام لم تكن في أجندتها السياسة ليس لعدم رغبتها في ذلك وإنما في عدم قدرتها على تحقيقه مع تعقيدات الموقف على الارض منها الوجود الروسي في سوريا وعدم توحيد فصائل المعارضة [٢٢] .

وقد اتاح التعامل الامريكي مع الازمة للاطراف الاخرى التصرف وفق ما تقتضيه مصالحها دون التحسب كثيرا لرد فعل الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا اعطى الفرصة لروسيا وايران التحرك بحرية شبة تامة دون فرض قيود لاسيما مايتعلق بتحركاتهما العسكرية تجاه قوى المعارضة ، ويفسر الموقف الامريكي انه محاولة لتوريط روسيا

وحلفاءها في الصراع بشكل اكبر ومن ثم امكانية ايجاد تفاهمات مستقبلية معهما حول الترتيبات في المنطقة وسوريا بشكل خاص ، وكذلك فتح افاق جديدة للعلاقة معهما وان كان ذلك على حساب حياة ومستقبل الشعب السوري وشعوب المنطقة [٢٣] .

ولغرض الوقوف بوجه مخططات ومشاريع الهيمنة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط تحالفت روسيا والصين بموقف موحد ودعمت النظام السوري في الاروقة السياسية الدولية لاسيما في اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الامن وكذلك في الاجتماعات الثنائية مع الدول الاخرى لكسب مواقفها وايجاد تفاهمات حول مستقبل الصراع ، وتم التركيز في ذلك مع القوى الاقليمية في المنطقة ، كما قدمت روسيا الدعم العسكري الواسع لقوات النظام الى حد الاشتراك الفعلي للقوات المسلحة الروسية وبمختلف صنوفها في القتال الدائر على الساحة السورية [٢٤].

وانطلق الموقف الروسي الداعم للنظام من مصالح ذاتية في محاولة لاعادة مكانتها كدولة عظمى واثبات وجودها كفاعل دولي مؤثر ومهم يمكنه منافسة الولايات المتحدة الامريكية سواء في منطقة الشرق الاوسط او في اي منطقة من العالم ، مستغلة حالة التردد واحيانا التخبط في السياسة الامريكية والتي تولدت بعد فشلها في تحقيق النتائج المتوخاة من تدخلها في افغانستان والعراق[٢٥]، وهو ما خالف توقعات وتحليلات الدوائر الامريكية والغربية المتخصصة والتي اشارت ان حالة الانكفاء الروسي ستستمر الى مدة طويلة قد تستغرق عقود عدة ، والتي لن تستطيع عبرها تأدية ادوار فاعلة على الساحتين الدولية والاقليمية ؛ لذلك عملت روسيا الاخذ بزمام المبادرة في الازمة السورية وان تكون الفاعل الرئيس فيها دون ان تترك الفرصة للولايات المتحدة الامريكية لتوجه مسارها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها ، وهو ما نجحت فيه الى حد كبير مما اعاد اليها جزء كبير من مكانتها وهيبتها الدولية [٢٦] .

ولا بد من الذكر ان محاولات روسيا افشال المخططات الامريكية بعزلها عن الساحة الدولية وتحييد دورها لم تكن بدايتها من الازمة السورية بل سبقتها عدة محاولات باتخاذ مواقف معارضة للسياسة الامريكية في مواضيع مختلفة، كان من بينها بيع الاسلحة

للدول غير الصديقة للولايات المتحدة الامريكية ، وتقديم المساعدات الفنية لايران في بناء مفاعلاتها النووية، وهو ما أسقط فكرة الشراكة الإستراتيجية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تبنيها كوسيلة لضم روسيا الإتحادية إلى المعسكر الغربي، وقد اشار (ستروب تالبوت) مساعد وزير الخارجية الأمريكي عن طبيعة المخاوف الأمريكية من التحركات الروسية مبيناً "ان روسيا تحدد أهداف خاصة بها وتحاول الإبتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب فإننا من الممكن أن نواجه إحتداماً في التوتر بيننا وبين روسيا بسبب مشكلات دبلوماسية ومشكلة الأمن"(٢٧) .

وانسجاما مع سياستها الجديدة عملت روسيا على تعزيز موقعها في الشرق الاوسط عبر البوابة السورية كقاعدة إنطلاق للوصول الى سواحل البحر الابيض المتوسط والذي يعد منفذاً مهماً لاسطولها العسكري المتواجد في البحر الاسود، لذلك كان موقع سوريا الجيوسياسي بالنسبة للاستراتيجية الروسية هي المقاربة الاهم للتعامل مع الازمة ، فضلاً عن منع تكرار تدخل حلف الناتو في الاحداث الليبية بعد سقوط القذافي، مع محاولة الخلاص من الجنسيات الروسية المنتمين الى المنظمات المتطرفة عبر قتالهم خارج الاراضي الروسية (٢٨)، وفي الوقت نفسه حاولت روسيا ان تقدم نفسها الحليف الدولي الداعم للنظام والقادر على ادارة الصراع محلياً ودولياً وبشقيه العسكري عبر توظيف قدراتها الهائلة، وسياسياً عبر ادارة عملية التفاوض مع جميع اطراف الصراع(٢٩) .

كما توافقت السياسة الصينية مع السياسة الروسية في العديد من القضايا والتي كان في مقدمتها تقاطعها مع سياسة الهيمنة الامريكية لاسيما ما يتعلق في التنافس في قارة اسيا، إذ حاولت الصين تبني سياسة خارجية في منطقة الشرق الاوسط تتسم بالبراغماتية تتمكن عبرها من تحقيق مصالحها مع الحفاظ على ما تؤمن به من افكار وايدولوجيات تختلف الى حد كبير مع وجهات النظر الامريكية، الا انه في العقدين الاخيرين على الاقل عملت الصين على رفع مستوى خلافها السياسي مع الولايات المتحدة الامريكية الى مرتبة التصادم والمواجهة السياسية وهو ما يعيد الى الواجهة

حالة التوازن بين القوى الكبرى ؛ لذلك كانت الازمة السورية واحدة من منطلقات الصراع الفعلي مع الولايات المتحدة الامريكية لاسيما مع اصطفاف روسيا وبعض القوى الاخرى المحلية والاقليمية والدولية الى جانب المواقف الصينية [٣٠].

ولا بد من الاشارة ان ايران كانت من الدول التي انظمت الى التحالف الروسي الصيني ووقفت الى جانب النظام في الازمة على الرغم من وجود تنافس غير معلن بين روسيا وايران يهدف لتقوية وتعزيز نفوذهما في المنطقة عموما وفي سوريا بشكل خاص ، مما خلق حالة من الاختلاف في وجهتي نظرهما حول إدارة الأزمةوالتعامل مع اطرافها ، الا انه في الوقت ذاته حرص كل منهما على عدم تصعيد خلافاتهما عبر انتهاج سياسة واقعية تبررها حاجة كل منهما للاخر، فالتواجود العسكري الايراني كبير وواسع على الارض مع وجود المتطوعين والمساندين لهم مما لا يدعو الحاجة لاشراك قوات برية روسية اضافية وهذا يحد من عملية الانزلاق الروسي في الازمة الى مديات ابعد قد تؤثر على الانجازات المتحققة ، في حين لايمكنلايران تجاهل اهمية روسيا ومكانتها في السياسة الدولية ودورها الرئيس في ادارة الازمة [٣١] .

وإستناداً لسياسة العمق الإستراتيجيتبنت تركيا بعد عام ٢٠٠٢ محاولة التحول من دولة طرفية في المنطقة تنتهج سياسة العزلة وعدم التدخل الى دولة مركزية تعمل على توفير الأمن والإستقرارلها ولدول الجوار العربي والاقليمي وكذلك للمحيط الأوسع، وتوجب تحقيق ذلك ذلك تدخلها في العديد من القضايا الرئيسة في المنطقة العربية وفي مقدمة ذلك الصراع العربي الاسرائيلي [٣٢] ؛ لذلك حاولت تصفير مشاكلها مع جيرانها العرب وتحسين علاقاتها مع سوريا بشكل خاص التي كانت تتسم بالتوتر والعدائية نتيجة عدد من الملفات من بينها علاقة سوريا مع حزب العمال الكردي وتاثير ذلك في عدم استقرار الداخل التركي؛ لذلك حاولت تركيا فتح صفحة جديدة وبناء صداقة متينةعبرالإنفتاحالواسع على نظام حكم الرئيس (بشار الأسد) وتعزيز علاقاتهمافي المجالات المختلفة وفي مقدمة ذلك الجانب الاقتصادي [٣٣] .

الا ان محاولات تحسين العلاقة لم تستمر طويلاً بعد اتخاذ الحكومة التركية موقف معارض للنظام مع بدء الازمة السورية، اذ طالبت في البداية اجراء بعض الاصلاحات ما لبثت ان قامت باستقبال قيادات المعارضة ونظمتالعديد من مؤتمراتها وصولاً إلى تشكيلها للمجلس الوطني السوري، ومع تصاعد الموقف العسكري فرضت تركيا عقوبات إقتصاديةعلى النظام وجمدت ارصدته ، ومنعت سفر المسؤولين السوريين ، وكان تواجد بعض مقاتلي المعارضةعلى اراضيها ومطالبتها إقامة منطقة أمنة هو ما دفع النظام الى تبني سياسة المواجهة معها، الا ان تركيا لم تكن لديها الرغبة في التصعيد الى حد الصدام العسكري المباشر لاعتبارات داخلية وخارجية منها حالة الصراع مع حزب العمال والخشية من انتقال شرارة الفوضى اليها [٣٤].

المطلب الثالث: **صراع الارادات في مجلس الأمن حول الازمة السورية**

الصراع هو حالة خلاف ونزاع يستند على قيام طرفين او اكثر بافعال متعارضة لايتم حلها الا بواسطة مجموعة من القواعد والتدابير التي تتعدى مستويات الافراد الى الدول، وتختلف اشكال الصراع وفقاًلاعتقادات وتصورات ورغبات الاطراف المشاركة في رسم ادواره ، وتعد المساومة اكثر اشكال الصراع انتشاراً بين الدول والافراد والجماعات التي بينهم مصالح متضادة بشكل نسبي او كلي ، وعملية المساومة تتضمن في اغلب الاحوال محاولات إجبار الطرف الاخر من اجل تقديم تنازلات جزئية او كاملة [٣٥].

ويبدأ الصراع عندما يدرك طرف ما ان الطرف المقابل يعيق تحقيق اهدافه مما يولد لديه شعوراًبالاحباط يقوده الى تفسير طبيعة الموقف ومقاصد الطرف الاخر ، ومن ثم القيام بسلوك معين قد ينهي الصراع او قد يؤدي الى استمراره وتصاعده [٣٦] ، اما الصراع الدولي فهو حالة من صراع الارادات الناتج عن اختلاف في دوافع وتصورات وتطلعات واهداف الدول والذي يؤدي الى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف اكثر مما تتفق، ويرتبط مفهومي الصراع والازمة بشكل دائم في قضايا العلاقات والسياسة الدولية[٣٧].

وقد 'عرفت تعاملات ومواقف الدول بشأن الازمات والقضايا أنها لاتاتي بطريقة رد الفعل الآني غير المدروس، إنما تستند في ذلك إلى قواعد تعود لثقافة الدولة وتعكس الطبيعة الايدولوجية السائدة فيها، والتي يتبلور بروزها عادة عبر سياسة نظامها الحاكم ، وينسحب ذلك تماماً على مواقف الدول الكبرى تجاه المشكلات والازمات التي يتم تداولها في مجلس الامن ، إذ تحولت مواقفها من الازمة السورية الى حالة من صراع الارادات داخل المجلس، إذ مثلت السياسة الروسية بدعم النظام السوري بالمجالات كافة والحيلولة دون سقوطه موقف تحدي بوجه الولايات المتحدة الامريكية، والتي حاولت سحبه الى مناقشات مجلس الامن وتوجت ذلك بالتصويت على مشاريع القرارات المقدمة ، وكان تعامل الدول الاعضاء في المجلس بشكل عام هي انعكاس لمواقف الارادات المتناقضة من الازمة [٣٨] .

ولكون مجلس الأمن يمثل حلقة التواصل الرئيسة بين الدول لتجنب الصراعات أو إدارتها أو إيقافها ؛ لذلك يصبح الامر اكثر تعقيداً عندما تتجسد حالة الصراع داخل المجلس ذاته، واصبحت إرادة الدول الاعضاء تعبر عن مصالحها الذاتية وليس الجماعية، وبعيدة عن هدف تحقيق حالة السلم والامن العالمي والتي تعد المهمة الاساسية لمجلس الامن [٣٩]، إذ عملت الدول الاعضاء على منع تمرير القرارات التي لاتعبر عن مصالحها ورؤيتها او مصالح حلفاءها عبرإستخدامها " حق النقض"، وتجسد ذلك بشكل واضح في كثير من المواقف منها على سبيل المثال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع القرارات التي لاتصب في مصلحة حليف(إسرائيل) ، وكذلك تجسد في الرؤية الروسية للصراع في سوريا [٤٠] .

وإستناداً إلى ذلك فقد أدت حالة صراع الارادات بين دول الاعضاء إلى تفاقم الأزمة السورية وإستمرارها، وأدى ذلك إلى مضاعفة خسائر جميع اطرافها ، وكذلك تشريد الملايين من الشعب السوري في بقاع العالم المختلفة ، فضلاً عن تدمير شامل للبنى التحتية في اكثرية المدن والحواضر السورية ، فضلاً ان استخدام " حق النقض" عطلت من فاعلية المجلس بنسبة كبيرة على عكس إتجاهات ورغبة أغلبية أعضاء المجلس ،

وكذلك الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما يعطي قناعة تامة صعوبة تصدي المجلس للمشاكل والازمات في المرحلة الحالية او المستقبلية [٤١].

وعلى الرغم من قناعتها بعدم امكانية انهاء الصراع عبر مجلس الامن استمرت جهود الدبلوماسية الامريكية عبر قنوات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لعدم وجود توافق بين الأعضاء مما يحول دون إصدار قرارات فاعلة لحل الأزمة، لاسيما أن الموقف الروسي يمضي بشكل دائم بإتجاه دعم مواقف النظام بشكل فعال وتجلى ذلك بشكل واضح عبرإستخدامها" حق النقض" عدة مرات لتعطيل مشاريع قرارات مقدمة لحل الأزمة ، وكذلك فشل الادارة الامريكية في الضغط على الاطراف الاخرى لتمرير مشاريع القرارات [٤٢].

وتوافقا مع ذلك استغلت روسيا حالة التردد والتخبط الامريكي وعملت على افشال اغلب التوجهات الامريكية التي حاولت تحقيقها في مناقشات مجلس الامن ، وجسدت ذلك استخدامها " حق النقض تسع مرات للمدة من ٢٠١١ ولغاية عام ٢٠١٧ ، فقد عمدت على عدم تكرار التجربة الليبية في المجلس ، إذ إمتنعتعن التصويت في حينه على بعض مشاريع القرارات ، في حين استخدمت الصين اربع مرات " حق النقض " حول الازمة السورية كانت جميعها لصالح النظام وابقاء رئيسه على راس السلطة ، والعمل دون السماح باحالة الملف الى محكمة الجنايات الدولية او التعامل معه بموجب البند السابع ، واتخذت الدولتان هذا الموقف على املالضغط على الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية لايجاد فرص مقبولة لحل الازمة تتماشى مع رؤيتهما [٤٣].

ولغرض فهم طبيعة التصويت في المجلس على القرارات المتعلقة بالأزمة السورية من الضروري العودة إلى سياق الأحداث التي جرت داخل المجلس، وبدون الخوض في التفاصيل نجد أن الإستخدام الأول لـ " حق النقض" الروسي والصيني كان ضد مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وعدد من الدول الاوروبية ، والذي تضمن ادانة النظام ومطالبته باحترام حقوق الانسان واجراء اصلاحات فورية ، ووقفت تسعة من الدول الاعضاء مع مشروع القرار ، وإمتنعت أربع دولآخربعن التصويت[٤٤].

وتقدمت بريطانيا وفرنسا بمشروع قرار آخر حملت فيه الرئيس السوري مسؤولية قتل مواطني بلده ، ويدعم القرار في الوقت ذاته مشروع لتسوية الازمة تقدمت به الجامعة العربية طالبت عبره بتنحي الرئيس الاسد ، وقد رفضت روسيا والصين مشروع القرار وصوتتا بـ " حق النقض " لعدم تمريره ، في حين صوت جميع الاعضاء الاخرين لصالح القرار [٤٥]، كما استخدمت روسيا والصين " حق النقض " ضد مشروع قرار آخر تقدمت به فرنسا وبريطانيا يسمح بإنتقال سلمي للسلطة في سوريا تحت البند السابع ، وصوتت إحدى عشر دولة لصالح القرار في حين إمتنعت دولة جنوب أفريقيا وباكستان عن التصويت ، وقد نص القرار على تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار الذي لم يكتب له النجاح[٤٦].

وتقدمت فرنسا بمشروع قرار إلى المجلس يدين فيه جرائم النظام وطالبت فيه إحالة ملف النظام السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ، إلا أن روسيا عادت وإستخدمت" حق النقض" ضد مشروع القرار مما حال دون تمريره[٤٧]، كما كررت فرنسا محاولاتها بتقديمها مع إسبانيا مشروع قرار إلى المجلس يتضمن وقفاً لإطلاق النار في مدينة حلب ، إلا أن روسيا إستخدمت" حق النقض" ضده ايضاً، وبذلك عطلت محاولات الأعضاء الدائميين وغير الدائميين ورغبة المجتمع الدولي عموماً لإيجاد فرص لتسوية الأزمة أو على الأقل إنقاذ ما يمكن إنقاذه والتخفيف من معاناة المدنيين السوريين العالقين في مناطق القتال أو الذين فروا إلى مناطق أكثر أمناً إلا أنهم يعانون من صعوبة العيش تحت ظروف قاسية [٤٨].

وإمتداداًللمواقف الروسيةفقد إستخدمت"حق النقض" في مناقشات مشروع القرار المقدم من مصر وإسبانيا وفنزويلا والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والذي تضمن المطالبة بهدنة لمدة أسبوع للقتال الجاري في محافظة حلب، وأيدت القرار إحدى عشرة دولة من الأعضاء ، ودافع المندوب الروسي (فيتالي تشوركين) عن موقف بلاده من القرار كونه يضر بالحالة الإنسانيةعبر قيام المعارضة السورية بإستغلال ذلك لتعزيز مواقعها القتالية ، وإنتقد وزير خارجية فرنسا (جان مارك أيرلوت)

الموقف الروسي مشيراً بأنه منع المجلس من إداء دوره تجاه السكان المدنيين السوريين، في حين طالب المندوب الصيني بإستمرار التشاور للوصول إلى التوافق بشأن الأزمة(٤٩).

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا صيغة مشروع قرار جديد ، تضمن طلب تشكيل لجنة دولية لغرضالتحقيق بالضربة الكيميائية بغاز السارين على مدينة خان شيخون(ريف أدلب) بتاريخ ٤/ نيسان / ٢٠١٧ ، والتي أوقعت بحدود ١٠٠ قتيل و٥٠٠ جريح ، وطالب مشروع القرار الحكومة السورية بالتعاون مع اللجنة المقترحة وتقديم المعلومات المطلوبة ، إلا أن روسيا إستخدمت" حق النقض" ضد مشروع القرار ، في حين إمتنعتثلاث دول عن التصويت من بينها الصين ، وايدته عشرة من الدول الاعضاء ، بينما صوتت بوليفيا ضده (٥٠).

وإستخدمت روسيا "حق النقض" ضد مشروع قرار أمريكي يتضمن طلب تمديد مهمة لجنة التحقيق حول إستخدام الكيميائي في خان شيخون لمدة عام آخر، وحول الموقف الروسي من القرار أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها محبطة بشدة ، وأشارت(هيذر ناورت) الناطقة بأسم الوزارة "أنها تشعر بخيبة أمل جراء إستخدام روسيا "حق النقض" ضد مشروع القرار، فيما أعلنت (نيكسهايلي) السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة " إن موسكو تنحاز مرة أخرى إلى جانب الإرهابيين الذين يستخدمون هذه الأسلحة وإنها تفعل كل ما في وسعها لكي لايواجه النظام في سوريا عواقب إستخدامه للأسلحة الكيميائية، وحصل مشروع القرار الامريكي على تأييد إحدى عشر دولة وإعترضت عليه بوليفيا ، وامتناع دولتين عن التصويت من بينها الصين (٥١).

الخاتمة والإستنتاجات:

١. إستخدام روسيا الإتحادية" حق النقض في مجلس الأمن ضد أغلب مشاريع القرارات الأمريكية والأوروبية يهدف إلى الانفراد بحل الازمة وعدم السماح لهذه الدول المشاركة بحل أو توجيه الأزمة السورية خارج نطاق رؤيتها ، وقد نجحت روسيا والصين الى حد كبير في افشال المشاريع الامريكية واظهارها بموقف العاجز عن حل

الازمة ، وفي الوقت ذاته لم تستطيع روسيا والصين تقديم حلول واقعية مما تسبب في استمرار الازمة لسنوات عدة .

٢. سعت روسيا ان يكون الحل بعيداً عن الضغوط الامريكية عبر محاولاتهانقل مسارات الازمة من الامم المتحدة ومجلس الامن الى مفاوضات بين اطراف النزاع تشرف عليها بشكل مباشر مثل مفاوضات استانا وسوتشي بمشاركة تركيا وايران ، ويقف ذلك بوجه التوجهات الامريكية الساعية لابقاءبحث الملف في مجلس الامن مما يعطيها قدرة الامساك ببعض اوراق التفاوض .

٣. الوصول الى حالة التوافق والاجماع للاعضاءالدائميين هو الحل الوحيد للازمة السورية عبر مجلس الامن ، وفي الوقت نفسه يمنع الولايات المتحدة الامريكية القيام باي عمل عسكري واسع دون موافقة اممية او قرار من مجلس الامن وهذا من الصعب الحصول عليه في ظل استخدام روسيا والصين لحق النقض ضد اغلب مشاريع القرارات الامريكية ، وهو ما اعطى ترجيح المجلس استمرار الخيار الدبلوماسي على حساب الخيار العسكري الذي كانت نتائجه سلبية للغاية لاسيما في العراق وليبيا ، إذ استطاعت روسيا في هذا المجال نزع السلاح الكيمياوي السوري بعد تفاهمات مع الجانب الامريكي وهذا يعطي الدليل بامكانية حل كل الازمات ومنها الازمة السورية بالتفاهم الروسي الامريكي وفق مبدأ التكافؤ في الدور .

٤. إستغلت روسيا الإتحادية الموقف المتردد للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة السورية لاسيما وبشكل خاص الموقف من بقاء الرئيس (بشار الأسد) على رأس السلطة ، مع عدم تقديم الدعم للمعارضة السورية بشكل يؤثر في قلب المعادلة العسكرية والسياسية ساهم بشكل جاد في تحقيق المزيد من المكاسب لروسيا وحلفائها على الصعيدين العسكري والسياسي.

٥. نجحت روسيا عبر بوابة الازمة السورية في اعادة مكانتها الدولية والاقليمية كفاعل رئيس اعترفت فيه الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية وكذلك الدول الاقليمية والتي من بينها الدول الحليفة للولايات المتحدة بل ذهبت ابعد من ذلك بتوقيع اتفاقيات

مهمة وفي مختلف المجالات بحضور الرئيس بوتين شخصياً ، وكانت المملكة العربية السعودية واحدة من هذه الدول الاقليمية .

٦. تواجه الولايات المتحدة الامريكية مشكلة مركبة عبر ادارتها للازمة السورية ، فالتعاون مع الجانب الكردي الذي يعد اقرب حلفاءها يقابله امتعاض شديد من الجانب التركي باعتبار ان هذا التعاون يهدد الامن القومي التركي بشكل مباشر ، مع الخشية ان يؤدي تقوية الاكراد بالدعم الامريكي الى تغيير شكل الدولة السورية ، فضلاً الى السعي الامريكي الدائم عدم دفع الاكراد والاتراك للتقارب مع روسيا وايجاد تفاهمات قد تضر بالمصالح الامريكية .

٧. تميزت السياسة الامريكية في سوريا بالضبابية والتردد في اتخاذ المواقف الحاسمة ، إذ تركز إهتمامهاعبر الازمة بشكل واسع بالقضاءعلى التنظيمات المتشددة، ومحاولات الحد من النفوذ الإيراني في إدارة الملف السوري، وكذلك نشاطه في المنطقة، في الوقت الذي تضائل فيه دعمها لفصائل المعارضة السورية المعتدلة ؛ لذلك كان قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من سوريا تنسجم مع رؤية الرئيس الامريكي السابق اوباما عدم وجود ضرورة للبقاء الامريكي بعد انتهاء تهديد داعشللامن القومي الامريكي ، ولم يكن قرار الانسحاب قرار فجائي فقد سبق واعلن ترامب في نيسان / ٢٠١٨ نيته سحب القوات الامريكية ولاقى القرار اعتراضات شديدة حتى من داخل الادارة الحالية ، وهو يصب بالنتيجة في مصلحة روسيا وايران وتركيا فضلاً عن النظام السوري والمتضرر الاكبر هي قوات سوريا الديمقراطية ، وقد يخلق الانسحاب الامريكي ايجاد تفاهمات بين الاطراف المستفيدة من الانسحاب لايجاد حلول للازمة .

٨. الارادة التي حكمت الدول الفاعلة في مجلس الامن هي ارادة صراع سياسي لتحقيق المصالح الذاتية من جانب وإذكاء لروح الحرب الباردة من جانب اخر ، وهو ما عطل من الناحية العملية الدور المناط بالمجلس وجعلهواحداً من اسباب استمرار الازمة مما أعطى صورة عن المجلس وكأنه جزء من المشكلة وليس جزءاً في الحل .

٩. الحصولعلىالقرارات الفاعلة التي تنهي الازمة السورية عبر مجلس الامن تتطلب تخلي الاطراف كافة عن إرادة الصراع فيما بينها ، وهذا يعني أمرين أساسيين إما أن تتوقف روسياعن إستخدام" حق النقض "عبر إقناعها بضرورة تغيير موقفها أوإقناع الأطراف الأخرى في مجلس الأمن بالقبول بالموقف الروسي كماهو، ويبدو أنا لآمرين من الصعوبة بمكان تطبيقهما على أرض الواقع، مما يوضح طبيعة تعقيد حلا لأزمة عبر المجلس دون تحقيق التوافق بين أعضاءه، وهذا يعني تعطيل دور المجلس والدفع بالتحرك خارج إطار الأمم المتحدة، أو محاولة الربط بين حل الأزمة مع مواضيع ومشكلات أخرى أوالإستفادةمنالتحالفاتالقائمة عن الأزمة فيتمريرالمواقفالسياسية .

التوصيات :

في ضوء ماتقدم نجد من الأهمية طرح بعض التصورات التي تتضمن بدائل مقترحة لحل مشكلة صراع الارادات في مجلس الأمن الدولي ، والاستخدام"التعسفي لحق النقض"من الاعضاء الدائميين، وكما يلي:

١. تمكين مجلس الأمن الدولي من معالجة القضايا المحالة اليه وتحديد سقف زمني لذلك، وفي حالة عدم موافقة الدول الاعضاء على التعديل وهو امر متوقع بالإمكان طرح القضية في إجتماعاتالجمعية العامة للامم المتحدة السنوي ومحاولة إصدار قرارات أو توصيات مما يزيد من الضغوطات على الدول الأعضاء في مجلس الأمن وهو ما سيدفع أو يسرع من جهودها لتحريك حالة الجمود في فعالية المجلس .

٢. دعم المحاولات الساعية لتوسيع عدد الدول الطامحة للإنضمام إلى العضوية الدائمة في المجلس مثل البرازيل والمانيا واليابان والتي ستقلل من هيمنة الدول الكبرى ، وكذلك الطلب بإعادة النظر بآلية التصويت في المجلس ومنها الدعوة إلى الغاء التصويت بـ "حق النقض" من جميع الدول او التوصل الى اية وسيلة اخرى .

٣. بذل جهود دبلوماسية وقانونية واعلامية وشعبية لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة لمرور عقود عدة على التاسيس،كذلك ظهور معطيات وأوضاع ومشكلات عالمية تتطلب معالجات عبر تعديلات في بنود الميثاق من الغاء أوإضافة تنسجم مع

الواقع الحالي، لا سيما في موضوع التدخل الإنساني وتحديد القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين اصبحت من القضايا الروتينية التي يبحثها المجلس .

٤ . بالإمكان تحريك الموضوع وتبنية من مختلف دول العالم بما فيها دول أوروبية وأفريقية وأسيوية وكذلك من دول أمريكا الجنوبية ، والتركيز في ذلك على الدول التي تمتلك قدرات إقتصادية وعسكرية وتكنولوجية تمكنها من زيادة تأثيرها السياسي وفاعليتها الدبلوماسية،وكذلك العمل على زيادة فعالية المنظمات الجماهيرية والشعبية ووسائل الاعلام المختلفة لدعم النشاط الذي تتطلبه عملية التغيير .

٥ . ضرورة شعور الدول الاعضاء في مجلس الامن بالمسؤولية الاخلاقية والانسانية تجاه شعوب الدول التي يتولى المجلس بحث قضاياهم ، لاسيما الشعوب التي تعاني من ويلات الحروب والتفكير في كيفية خلاصهم بالسرعة اللازمة دون تقديم مصالح هذه الدول والتي قد تتطلب احياناً التباطئ في حل الازمة اوالعمل على استمرارها لتحقيق الاضرار بالدول المنافسة او الوصول الى اهداف معينة تخدم المصالح الذاتية للدول الاعضاء في المجلس ، وهذا لا ينسجم مع المبادئ والقيم التي تشكلت بموجبها الامم المتحدة ومجلس الامن والتي تسعى الى تحقيق الامن والسلام لشعوب العالم .

٦. ضرورة توحيد الدول العربية مواقفها من الازمة السورية وايجاد تفاهمات عبر اجتماعات الجامعة العربية تضع فيه مصلحة الشعب السوري والامن القومي العربي فوق كل الاعتبارات والتي تتطلب انهاء الازمة بشكل فوري والتحرك بهذا الموقف الموحد على الدول الكبرى للضغط عليها لايجاد تفاهمات بينها يسهل من اصدار قرارات حاسمة في مجلس الامن ، مع التحرك الفعال على الاتحاد الاوروبي والافريقي وغيرها من الاتحادات والمنظمات الدولية والاقليمية ، فضلاً عن توظيف العلاقات الثنائية للدول العربية مع الدول الاخرى لاسيما الدول الاقليمية المؤثرة في الازمة السورية مثل تركيا وايران لتوحيد الجهود والعمل بهذا الاتجاه بعد بذل الجهود اللازمة لتقريب وجهات النظر بما يحقق مصالح الجميع .

قائمة الهوامش :

١. حسن نافعة ، " الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ "، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص٤٥ .

٢. تضمن متن الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة ، في باب مقاصد ومبادئ الهيئة ، الفقرة ١ ، ص٥ تفاصيل ماجاء انفاً .

٣. المصدر السابق نفسه ، ص٥ .

٤. ينظر كتاب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، الفصل الخامس المتضمن تكوين مجلس الأمن وآلية التصويت بموجب المادتين ٢٣، ٢٧ ، ص٢١ .

٥. المصدر نفسه ، ص٢١ .

٦. حول طبيعة المناقشات التي جرت بين رؤساء الوفود وكذلك الاعتراضات التي ابدتها بعض الدول .. ينظر حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

٧.للمزيد حول استخدامات القوة العسكرية الامريكية .. ينظر ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز ،" لماذا يكره العالم أمريكا " ، ترجمة معين الأمام ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٥، ص ١٨٤– ٢٠٨ .

8 . Boutros Gali . An Agenda for peace, preventive Diplomacy . peace Making and peace– Keeping Report of the Secretary General Pursuant to statement Adopted

by Summit Meeting of the Secretary Councll on 31 ganury1992. Unated Nation . New Yowrk, 1992 , p7 .

٩. ينظر حول قرارات المجلس بموجب الفصل السابع والجزاءاتالإقتصادية على العراق .. عبدالعزيز المفتي ، تدمير العراق بين قرارات مجلس الأمن وعدوانية الإدارة الأمريكية ١٩٩٠– ٢٠٠٣ ، بدون دار نشر ، ٢٠١٤ ، ص ص ٥٠– ٧٣ ، وكذلك ينظر ضاري السامرائي ، مدى شرعية قرارات مجلس الأمن ضد العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون جامعة بغداد ، ١٩٩٤.

١٠. نشير الى خطاب الرئيس بل كلنتون في الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام الامم المتحدة مبينا "إن الولايات المتحدة الامريكية ستتصرف بمفردها دون الأمم المتحدة إذا أضطرت

إلى ذلك.. للمزيد ينظر الى بيانات زعماء دول العالم بالمناسبة ، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني / أكتوبر ١٩٩٥، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٦، ص١١ .

١١. خنسان الغريب ، مأزق الأمبراطورية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أذار / مارس / ٢٠٠٨ ، ص ٢١-٢٣ .

١٢. محمد الهزاط ، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٢ ، السنة السادسة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران / يونيو ، ٢٠٠٣ ، ص٧٨ .

١٣. عليوه السيد ، " إدارة الأزمات والكوارث ، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي "، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ط٢، ٢٠٠٢، ص١٣.

١٤. المصدر نفسه ، ص١٣ .

١٥. هلال محمد عبدالغني ، " مهارات إدارة الأزمات ، مركز تطوير الإداء والتنمية " ، القاهرة ، ط٤، ٢٠٠٤ ، ص٥.

١٦. عبدالسلام جمعة زاقود ، " إدارة الازمات في ظل النظام العالمي الجديد" ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٢٣ .

١٧. إبراهيم سعيد البيضاني ، السياسة الأمريكية تجاه سوريا ، أمواج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص٩.

١٨. هشام النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦ .

١٩ . بدون أسم كاتب ، ملفات ساخنة ، " الربيع العربي بعيون إسرائيلية "، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص١٦ .

٢٠.أحمد سعيد نوفل وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ .

٢١. منير الحمش ، "ماذا تريد أمريكا من سوريا ؟ ولماذا تكره القومية العربية ؟ "، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٤٥٧ في آذار /مارس ، ٢٠١٧ ، ص١٣٦ .

٢٢. هشام النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

٢٣. المصدر نفسه ، ص٣٧ .

٢٤. حسن محمد الزين ، الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير ، دار القلم الجديد ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٠ .

٢٥. أحمد سعيد نوفل وأخرون ، التداعيات الإستراتيجية للثورات العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة – بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٢٠ .

٢٦. للمزيد حول هذه التحليلات ينظر الى أناتوليأوتكين ، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة أنور محمد أبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٢.

٢٧. المصدر نفسه ، ص ١٣١ .

٢٨. أحمد سعيد نوفل وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

٢٩. سعيد رفعت ، دور الأوضاع السورية في إستدعاء التدخلات الخارجية وتصعيد النشاطات الإرهابية ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ١٦٤، ٢٠١٥ ، ص٥ .

٣٠. سنية الحسيني ، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس إستخدامإستراتيجية جديدة في المنطقة ؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد ٤٠٤ ، تشرين الأول / أكتوبر ، ٢٠١٥ ، ص ٤١ .

٣١. حسين محمد الزين ، المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

٣٢. مينا أسحاق طانيوس ، "السياسة التركية تجاه سوريا منذ ٢٠٠٢ حتى الأن " ، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص٩ .

٣٣. للمزيد حول فهم تلك السياسة الجديدة.. ينظر ، أحمد داؤدأوغلو ، " العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط١، ٢٠١٠.

٣٤. هيفاء أحمد محمد ، " الموقف التركي من الأزمة السورية "، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد، العدد ٢٤، ٢٠١٣ ص٦٢ .

٣٥. جهاد عودة ،" الصراع الدولي مفاهيم وقضايا "، دار الهدى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١٨ .

٣٦. محمد القريوتي ، " السلوك التنظيمي – دراسة السلوك الانساني الفردي والجماعي في منظمات الاعمال " ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص٢٥٨ .

٣٧. اسماعيل صبري مقلد ، "العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات "، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٢، ص٢١٣ .
٣٨. علي حسين باكير ، الدور الأمريكي المدمر في الأزمة السورية ، مقال منشور في (موقع سوريا نت) على شبكة الأنترنيت بتأريخ ٢٤/٨/ ٢٠١٥ ، وعلى الرابط Alsouria. Net
٣٩. جيفري بيجمان ، الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والإتصال في دنيا العولمة ، ترجمة د. محمد صفوت حسن ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٢٥ .
٤٠. المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
٤١. نواف سلام ،" لبنان في مجلس الأمن ٢٠١٠ – ٢٠١١ " ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ٩٣ .
٤٢. غازي دحمان ، " تداعيات التطورات السورية على العلاقات الروسية الأمريكية المرتقبة " ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ١٦٩ ، ٢٠١٧ ، ص ٨٧ .
٤٣. المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
٤٤. شريف درويش اللبان وأحمد علي إبراهيم ، دور الإعلام في أدارة الأزمات .. الأزمة السورية إنموذجاً ، تقرير صادر عن المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، بتأريخ ٢٢/ انوفمبر / ٢٠١٥ .
٤٥. سنية الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ .
٤٦. مركز وثائق الأمم المتحدة المنشورعلى الموقع العالمي لشبكة الأنترنيت وعلى الرابط :
w.w.w / un / org / ar /
٤٧. المصدر نفسه .
٤٨. المصدر نفسه .
٤٩. منشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنيت وعلى موقع قناة العربية وعلى الرابط www.alarabiya.net
٥٠. منشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنيت وعلى موقع قناة فرانس ٢٤ وعلى الرابط http://www.france24.com/ar:
٥١. نقلاً عن مركز وثائق الأمم المتحدة المنشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنيت وعلى الرابط w.w.w / un / org / ar /:

List of Sources and reference:

i. Hassan Nafaa, "The United Nations in Half a Century, A Study in the Development of International Organization since 1945", The National Council for Culture and Arts, Kuwait, 1995, p. 45.

ii. The body of Chapter 1 of the Charter of the United Nations, in the chapter on the purposes and principles of the Commission, paragraph 1, p. 5, includes details of the above.

iii. Ibid., 5.

iv. The Charter of the United Nations and the Statute of the International Court of Justice, see Chapter V containing the composition of the Security Council and the voting mechanism under Articles 23, 27, p. 21.

v. The same source, p. 21.

vi. On the nature of the discussions that took place between the heads of delegations and the objections expressed by some countries ... Hassan Nafaa, see the United Nations in half a century, the source mentioned earlier, p. 69.

vii. For more on the uses of American military power, see Ziauddin Sardar and Merrill Wayne Davies, "Why the World Hates America", translated by Moein Al-Imam, Obeikan Library, Riyadh, 2005, pp. 184-208.

viii. Boutros Gali. An Agenda for peace, preventive Diplomacy. peace Making and peace- Keeping Report of the Secretary General Pursuant to statement Adopted
by Summit Meeting of the Secretary Councll on 31 ganury1992. Unated Nation. New Yowrk, 1992, p7.

ix. Looking around the council's decisions under Chapter VII and economic sanctions on Iraq .. Abdulaziz Al-Mufti, the destruction of Iraq between Security Council resolutions and the aggression of the American administration 1990-2003, without a publishing house, 2014, pp. 50-73, and also Dari Samurai, the legitimacy of Security Council resolutions Against Iraq, unpublished doctoral thesis submitted to the Faculty of Law, University of Baghdad, 1994.

x. We refer to President Bill Clinton's speech in the General Assembly marking the fiftieth anniversary of the establishment of the United Nations, stating that "The United States of America will act alone without the United Nations if it is obliged to do so. For more information, see the statements of world leaders on the occasion, 22-24 October 1995, United Nations, New York, 1996, p. 11.

xi. Khansan al-Gharib, The Predicament of the American Empire, Center for Arab Unity Studies, Beirut, March / 2008, pp. 21-23.

xii. Muhammad Al-Hazat, The American-British War on Iraq and International Legitimacy, The Arab Future Magazine, No. 292, The Twenty-sixth Year, Center for Arab Unity Studies, June, 2003, p. 78.

xiii. Elewah El-Sayed, "Crisis and Disaster Management, The Risks of Globalization and International Terrorism", Cairo, Dar Al-Ameen for Publishing and Distribution, 2nd edition, 2002, p. 13.

xiv. The same source, p. 13.

xv. Hilal Muhammad Abdul-Ghani, "Crisis Management Skills, Performance Development and Development Center", Cairo, 4th floor, 2004, p. 5.

xvi. Abdul Salam Juma Zaqoud, "Crisis Management under the New World Order", Zahran Publishing and Distribution House, Amman, 2012, p. 23.

xvii. Ibrahim Saeed Al-Baidhani, American Policy toward Syria, Amwaj for Publishing and Distribution, Amman, 2015, p. 9.

xviii. Hisham Al-Najjar, previously mentioned source, p. 36.

xix. Without a writer's name, Hot Files, "The Arab Spring with Israeli Eyes," Galilee Publishing, Palestinian Studies and Research, Amman, 2013, p. 16.

xx. Ahmad Saeed Nofal and others, previously mentioned source, p. 24.

xxi. Munir Al-Hamsh, "What Does America Want From Syria? And Why Do You Hate Arab Nationalism?", The Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 457 in March, 2017, p. 136.

xxii. Hisham Al-Najjar, previously mentioned source, p. 37.

xxiii. The same source, p. 37.

xxiv. Hassan Mohammed Al-Zein, The Arab Spring, The Last Operations of the Greater Middle East, New Dar Al-Qalam, Beirut, 2013, p. 20.

xxv. Ahmad Saeed Nofal and others, the strategic implications of the Arab revolutions, the Arab Center for Research and Policy Studies, Doha - Beirut, 2014, p. 20.

xxvi. For more on these analyzes, see Anatolyoutkin, The American Strategy for the Twenty-first Century, translated by Anwar Muhammad Ibrahim and Muhammad Nasreddine al-Jabali, Supreme Council for Culture, Cairo, 2003, p. 92.

xxvii. The same source, p. 131.

xxviii. Ahmad Saeed Nofal and others, previously mentioned source, p. 34.

xxix. Said Refaat, The Role of the Syrian Situation in Recalling Foreign Interventions and Escalating Terrorist Activities, Arab Affairs Magazine, Cairo, No. 164, 2015, p. 5.

xxx. Sunni Al-Husseini, China's policy toward the Syrian crisis, does it reflect the use of a new strategy in the region? The Arab Future Magazine, Beirut, Issue 404, October, 2015, p. 41.

xxxi. Hussein Muhammad al-Zayn, the same source, p. 92.

xxxii. Mina Ishaq Tanios, "Turkish Policy Towards Syria Since 2002 Until Now", The Arab Knowledge Bureau for Publishing and Distribution, Cairo, 2014, p. 9.

xxxiii. For more on understanding this new policy, see, Ahmed Daoudoglu, "The strategic depth of Turkey's position and its role in the international arena", translated by Muhammad Jaber Thalaji and Tariq Abdul Jalil, Arab Science House Publishers, Beirut, i 1, 2010.

xxxiv. Haifa Ahmad Muhammad, "The Turkish Attitude towards the Syrian Crisis," Journal of Political Studies, House of Wisdom, Baghdad, No. 24, 2013, p. 62.

xxxv. Jihad Odeh, "International Conflict Concepts and Issues", Dar Al-Hoda for Publishing and Distribution, Cairo, 2005, p. 18.

xxxvi. Muhammad Al-Qaryouti, “Organizational Behavior – Study of Individual and Group Human Behavior in Business Organizations,” Wael Publishing, Amman, 2009, p. 258.

xxxvii. Ismail Sabri Muqallad, "International Political Relations, A Study in Fundamentals and Theories", Kuwait University, Kuwait, 1982, p. 213.

xxxviii. Ali Hussein Bakir, The Destructive American Role in the Syrian Crisis, an article published on (Syria Net website) on the Internet on 24/8/2015, and on the link Alsouria. Net

xxxix. Jeffrey Begman, Contemporary Diplomacy Representation and Communication in the World of Globalization, translated by Dr. Mohamed Safwat Hassan, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, 2014, p. 225.

The same source, p. 226.40

xl. Nawaf Salam, “Lebanon in the Security Council 2010-2011”, Dar Al-Saqi, Beirut, 2012, p. 93

xli. Ghazi Dahman, "The Repercussions of Syrian Developments on the Upcoming Russian-American Relations", Arab Affairs Magazine, Cairo, No. 169, 2017, p. 87The same source, p. 38.43

xlii. Sherif Darwish El-Labban and Ahmed Ali Ibrahim, The Role of Media in Crisis Management ... The Syrian Crisis as a Model, a report issued by the Arab Center for Research and Studies, Cairo, dated November 22, 2015

Sunni Al-Husseini, previously mentioned source, p. 41.45

xliii. United Nations Documentation Center published on the World Wide Web site and at the link:

en / org / un / w.w.w

The same source.47

The same source.48

xliv. It is published on the global website of the Internet, on the Al-Arabiya website and on the link www.alarabiya.net

xlv. It is published on the global website of the Internet and on the website of France 24 Channel, and at the link: http: //www.france24.com/ar

xlvi. Quoted from the United Nations Documentation Center published on the World Wide Web site and at: / en / org / un / w.w.w